

25 عامًا من التطبيع الآثار والتداعيات الاقتصادية

ممدوح الولي

خبير اقتصادي جريدة الأهرام - القاهرة

جاء تجديد الدعوة لمقاطعة السلع والخدمات الأمريكية والإسرائيلية كمتنافس للمشاعر العربية والإسلامية المكبوتة للتعبير عن رفضها للعدوان على شعب العراق وسط ماهر الحصار في عدد من الدول العربية لوسائل التعبير عن تلك المشاعر، ومن ناحية أخرى لإيقاع الضرر ولو جزئيًا بمصالح الشركات الأمريكية حتى تمارس دورًا في الضغط على حكومتها لوقف العدوان.

وسلاح المقاطعة استخدمته الولايات المتحدة عندما فرضت مقاطعة على الصين الشعبية منذ هزيمتها في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي، وحظرت على الشركات والمؤسسات والأفراد الأمريكيين التعامل مع الصين، واستخدمت إجراءات المقاطعة ضد كوبا منذ بداية الستينيات بمنع وصول أية منتجات أو بضائع إلى كوبا، وعدم استيراد أية منتجات كوبية وإدراج أية شركة أو بواخر تتعامل مع كوبا ضمن القائمة السوداء، ومعاقبتها سواء أكانت أمريكية أو غير أمريكية.

وفرضت الولايات المتحدة إجراءات ضد الاتحاد السوفيتي لإرساله قوات إلى أفغانستان، وضد بولندا لحلها تنظيم التضامن، وضد نيكارجوا بدعوى دعمها لثوار السلفادور.

كما فرضت الحصار على ليبيا وإيران والعراق والسودان وكوريا الشمالية، ففي مواجهة الثورة الإسلامية في إيران قامت الولايات المتحدة بمنع الشركات الأمريكية بالاستثمار في إيران والتعامل التجاري معها، بل وتجميد أرصدها المالية في البنوك الأمريكية، وذلك دون حاجة إلى قرار دولي أو بقرار من مجلس الزمن، ونفس الأمر مع ليبيا حين منعت الشركات الأمريكية

من التعامل المباشر معها، وجمدت الأرصدة الليبية، ومنعت التعامل مع الشركات والمؤسسات التي يشارك فيها رأس المال الليبي.

وتاريخ العلاقات الدولية مليء بشواهد استخدام المقاعة من قبل دول كثيرة؛ حيث فرضت دول الحلفاء أثناء الحرب العالمية المقاطعة الاقتصادية على ألمانيا الهتلرية والتي التزمت بها جميع الدول بهدف إضعاف القدرة العسكرية والاقتصادية للحركة النازية.

وطبقت الدول الغربية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة المقاطعة الاقتصادية على دول المعسكر الاشتراكي أثناء احتدام الحرب الباردة، وجمدت كل أنواع التعامل مع هذه الدول، وفرضت الأمم المتحدة مقاطعة اقتصادية على جنوب أفريقيا وروسيا سابقًا بسبب ممارستها لسياسة التفرقة العنصرية، والتزمت دول كثيرة بإحكام تلك المقاطعة.

ولدت المقاطعة العربية كرد فعل على مبادرة لجأت إليها اليهود في بدايات العشرينيات من القرن الماضي، والتي تضمنت فرض مقاطعة يهودية على العرب؛ حيث أعلنت شعارين الأول العمل العبري، والثاني السوق العبرية.

حيث كان الشعار الأول يعنى حصر فرص العمل أمام اليهود، وخصوصًا اليهود المهاجرين إلى فلسطين من أجل ضمان استمرار تدفق وبقاء المهاجرين اليهود فيها، وإدخالهم في إطار مشروع الاستيطان.

وكان الشعار الثاني يتم الشعار الأول بإقامة سوق عبرية في الإنتاج والاستهلاك والتبادل، وهكذا كان الشعار الأول يعنى استبعاد قوة العمل العربية في فلسطين من سوق العمل، وإقامة الصعوبات في وجهها في الحصول على عمل.

أما الشعار الثاني فكان يقيد حركة التبادل الحر للسلع والبضائع بين اليهود والعرب، وهكذا كان الهدف إقامة فاصل سياسى اقتصادى بين سكان البلاد والمستوطنين القادمين، إلى جانب تقوية البنية السياسية والاقتصادية

والاجتماعية لمشروع الاستيطان؛ حيث نشأت مؤسسات مالية وإنتاجية ومرفقية خاصة بمشروع الاستيطان، لا تتصل بسكان فلسطين من العرب، ثم إقامة على هذا الأساس الاتحاد العام للعمال اليهود - الهستدروت - فى بداية العشرينيات ليكون جهازًا حركيًا مميزًا فى تطبيق شعارات عبرية العمل والسوق، والذى اقتصر العمل فيه على العمال اليهود.

ولقد بدأت العرب مبكرًا فى استخدام سلاح المقاطعة أثناء اندلاع ثورة الشعب الفلسطينى ضد الانتداب البريطانى 1922م عندما بدأ يمهّد للاستيطان الصهيونى؛ حيث قاموا بمقاطعة البضائع اليهودية ومشروعاتها، وضمت أول قائمة للمقاطعة شركة كهرباء وشركة للبوتاس، كما استخدم الفلسطينيون سلاح القاطعة عام 1936م أثناء اندلاع الثورة الفلسطينية ضد الانتداب البريطانى الذى سار بجديّة نحو تنفيذ المشروع الصهيونى؛ حيث اتسع نطاق المقاعة ليشمل السلع البريطانية والصهيونية.

منع وصول البترول لحيفا

وفى عام 1945م تبنت جامعة الدول العربية قضية المقاعة الاقتصادية للمستعمرات اليهودية، وعندما أصدر مجلس الأمن قرارًا عام 1951م يجبر الدول العربية على ضمان وصول البترول لإسرائيل أكد مجلس جامعة الدول العربية إصراره على منع وصول البترول فى حيفا، وفرض رقابة مشددة على ناقلات البترول من الموانئ العربية حتى لا توصل بترولها إلى إسرائيل.

وفى مايو 1951م أصدرت الجامعة العربية قرارًا بإنشاء جهاز بمقاطعة إسرائيل مقره دمشق، ثم أقرت قانونًا عربيًا موحدًا للمقاطعة فى عام 1954م، ونصت مواد القانون على أنه يحظر على كل شخص طبيعى أو اعتبارى أن يعقد بالذات أو بالواسطة اتفاقًا مع هيئات أشخاص مقيمين فى إسرائيل أو منتمين إليها بجنسيتها أو يعملون لحسابها أو مصلحتها أينما قاموا، سواء كان نوع الاتفاق تجاريًا أو عمليات مالية أو أى تعامل آخر أيًا كانت طبيعته.

واستهدف مكتب المقاطعة وضع قائمة سوداء كل ستة زشهر للشركات الإسرائيلية - مقاطعة من الدرجة الأولى - أو شركات من جنسيات أخرى لها علاقة بإسرائيل، مقاطعة من الدرجة الثانية والثالثة، وللمكتب الرئيس بدمشق مكتب تمثيلي بكل بلد عربي يديره مسئول ارتباط، ويخول للمكتب الرئيس شطب الشركات التي تثبت وقف تعاملها مع إسرائيل من القائمة، وكذلك إضافة أسماء جديدة إلى تلك القائمة.

رضوخ شركات كبرى

واستهدف ذلك استخدام سلاح الاقتصاد والتجارة والمال ضد إسرائيل، إلى جانب المواجهات العسرية والسياسية، وأثبت السلاح فاعليته خاصة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي مع التزام الدول العربية بالمقاطعة حتى بلغت خسائر إسرائيل نتيجة ذلك ما بين 856 - 100 مليار دولار نتيجة حرمانها من استثمارات العديد من الشركات الأجنبية وعدم تمكنها من الاستفادة من الأسواق العربية المتسعة، واضطرارها لجلب المواد الخام من مناطق أبعد جغرافياً مما أضاف أعباءاً على تكلفة النقل لتلك السلع.

وكان لمكتب المقاطعة إمكانات لجمع المعلومات من مختلف أنحاء العالم عن الشركات التي تتعامل مع إسرائيل، وترتب على عمل المكتب توقف 105 شركة من كبريات الشركات العالمية عن التعامل مع إسرائيل، ورفض 893 شركة أخرى البدء في أى تعاون أو استثمار داخل الأراضي العربية المحتلة.

وأطلقت إسرائيل على المقاطعة لفظ - كماشة الموت - وشن بن جوربون عليها حملة دولية طلب خلالها الغوث من الدول الغربية بالحقق الاستثمارى الخاص لإسرائيل، ولم تحدث استجابة للحملة سوى استجابات قليلة من انجلترا وفرنسا وأمريكا.

وردت جامعة الدول العربية على ذلك فى إبريل 1960 بوضع 75 شركة أجنبية فى القائمة السوداء لتعاملها مع إسرائيل.

وفى عام 1960م أدرك اسم الممثل الأمريكى العالمى بول نيومان فى القائمة السوداء بسبب تأيده لإسرائيل، وتقرر منع دخول أفلامه للبلاد العربية.

وكانت مصر قد قامت بحصار المنافذ البحرية الإسرائيلية فحرمت عليها استخدام قناة السويس، وأقفلت أمامها خليج العقبة البديل للقناة، إلا أن إسرائيل قاومت المقاطعة، فبعد العدوان الثلاثى على مصر عام 1956م تمكنت إسرائيل فى ظل تواجد قوات الطوارئ الدولية بالمنطقة من التنفس عبر رنة ثانية هى البحر الأحمر، وبدا الاتصال بإفريقيا وآسيا عبر ميناء إيلات، وساعد فتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية على توير ميناء إيلات ليتحول إلى مركز لنقل البضائع والمنتجات الإسرائيلية إلى الأسواق الإفريقية والآسيوية، واستقبال المواد المستوردة من البلدان الإفريقية.

وظل خليج العقبة مفتوحًا أمام السفن الإسرائيلية من 6 نوفمبر 1956م، وحتى 23 مايو 1967م بعد سحب قوات الطوارئ الدولية حين أغلق، إلا أن إسرائيل أعادت فتحه أمام سفنها وبضائعها فى 9 يوليو 1967م أى بعد 15 يومًا من إغلاقه بعد هزيمة يونيو.

وبعد إعادة فتح القناة فى 5 يونيو 1975م تضمن اتفاق فصل القوات الذى عقد فى أغسطس 1975م بين مصر وإسرائيل السماح للشحنات الإسرائيلية غير العسكرية المرور فى قناة السويس.

ثغرات بجدار المقاطعة

وعقب عدوان يونيو 1967 استطاعت إسرائيل إحداث ثغرة فى عملية المقاطعة من خلال سياسة الجسور المفتوحة لربط الضفة الغربية بالضفة الشرقية من الأردن، وضمان انتقال الأفراد بينهما كفرصة لاختراق جدار المقاطعة بعد 19 عامًا من الحصار.

وهنا بدزت إسرائيل فى إقامة علاقات اقتصادية مع بعض الدول العربية عن طريق الضفة الغربية؛ حيث بدأ تصدير المنتجات الإسرائيلية، واستقدام

الزوار العرب والسياح، والذين تدفقت من خلالهم الأموال إلى الخزانة الإسرائيلية.

فزوار الصيف من سكان الضفة وغزة الذين يعملون في الخليج العربية، وكذلك السياح العرب كانوا يحملون معهم جزءًا من دخولهم بالعملات الصعبة، كان يتم استبدالها بالليرة الإسرائيلية بالسعر الرسمي عند دخولهم، مما حسن العجز بميزان المدفوعات الإسرائيلي.

وعن طريق الجسور تسربت منتجات إسرائيلية إلى الدول العربية علي أنها منتجات من الضفة الغربية وغزة، خاصة الحمضيات والخضر والدواجن والأدوية والمواد الكيماوية، خاصة مع إنشاء مشروعات مشتركة بين مساهمين عرب وإسرائيليين بالضفة الغربية.

أيضًا استطاعت إسرائيل توسيع الثغرة التي أحدثتها في جدار المقاطعة عبر الحدود اللبنانية، والتي أحدثتها أثناء الحرب اللبنانية عام 1976م، وأثناء عملية الليطاني عام 1978م، إلا أنها بعد اجتياحها لبنان في عام 1982م، وسعت تلك الثغرة لتمتد إلى بيروت، واستطاعت من خلالها توصيل منتجاتها إلى الأسواق اللبنانية ليعاد تسويقها بالداخل وتصديرها إلى الدول العربية، وخاصة الفواكه والخضر واللحوم والدواجن.

ضغوط عربية لإنهاء المقاطعة

ورغم استخدام العرب سلاح البترول بشكل جيد خلال عام 1973م إلا أن التحولات السياسية في مسار الصراع مع إسرائيل منذ مفاوضات كامب ديفيد 1978م، واتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية أفرزت واقعًا جديدًا أثر على المقاطعة، خاصة بعد حرب عاصفة الصحراء عام 1991م، والتواجد الأمريكي بالمنطقة؛ حيث تعرضت الدول العربية والخليجية بالتحديد لضغوط شديدة من الدول الغربية والولايات المتحدة لإعادة النظر في المقاطعة الاقتصادية لإسرائيلية، كما قاد اللوبي الصهيوني عام 1993م حربًا شرسة في

فرنسا وبريطانيا وأمريكا وهولندا وكندا وألمانيا لوضع تشريعات تجارية تعاقب الشركات الغربية التي تستجيب لمبادئ وقرارات المقاطعة العربية لإسرائيل.

وبدأت الولايات المتحدة بالفعل تحريك قانون ينص على فرض عقوبات تجارية على الدول العربية التي تصر على المقاطعة، وقامت أمريكا بالفعل بتوقيع عقوبات بلغت أربع مليارات دولار ضد الشركات التي ترفض التعامل مع إسرائيل، وإصدار مجلس الشيوخ الأمريكي قرارًا عام 1994م بمنع بيع الأسلحة للدول التي تمارس المقاطعة.

وكانت تلك الضغوط الأمريكية لمناهضة المقاطعة موجودة منذ عام 1965م حين صدر قانون بإلزام المؤسسات الأمريكية رفض تزويد مكتب المقاطعة العربية بالمعلومات التي يطلبها عن علاقتها بإسرائيل، والذي صدق عليه الرئيس جونسون، وذلك في إطار قرارات يمنع أى حظر تجارى على إسرائيل، ثم عاودت الكره عام 1977م بصور قانون أمريكي مناهض للمقاطعة نص على الحبس لمدة خمس سنوات، وتوقيع غرامات لا تقل عن خمسين ألف دولار على الشركات التي ترد على الاستبيانات التي تستخدمها بعض الدول العربية من أجل فرض مقاطعة على إسرائيل.

والذى نجح فى التصدى لجهود المقاطعة العربية لمنع الشركات الأمريكية من التعامل التجارى والمالى مع إسرائيل؛ حيث حصلت وزارة التجارة الأمريكية على 4،1 مليون دولار غرامات عام 1983م كغرامات فرضتها على 53 شركة أمريكية مقابل 520 ألف دولار حصلت عليها بالسنة السابقة من 48 شركة، وفى أغسطس 1987 فرضت وزارة التجارة الأمريكية غرامة قدرها 381 ألف دولار على شركة ان سى آر الأمريكية للأجهزة الإلكترونية لمشاركتها فى تنفيذ قرار مقاطعة إسرائيل تجاريًا.

وفى عام 1985م عقد المكتب الإسلامى لمقاطعة إسرائيل والتابع لمنظمة المؤتمر الإسلامى زول اجتماع له بجده، والذى يضم الدول الإسلامية الأعضاء بالمنظمة - 45 دولة وقتها - تعيين ضباط اتصال للمكتب بها، والتنسيق بين المكتب الإسلامى والمكتب العربى للمقاطعة.

وعقد هذا المكتب اجتماعاً في جدة عام 1989 طالب خلاله الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بمقاطعة إسرائيل.

واتجهت الضغوط الغربية إلى إنهاء المقاطعة الاقتصادية وتطبيع العلاقات السياسية والتجارية والثقافية بين العرب وإسرائيل، ومن هنا خرجت مصر من الالتزام بالمقاطعة في إطار معاهدة السلام مع إسرائيل، ثم كان مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، واتفاقية أوسلو الأولى 1993م وأوسلو الثانية عام 1995م بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتبعتها الأردن بعد توقيعها اتفاقية وادي عربة للسلام مع إسرائيل عام 1994م.

تعاون إقليمي بالشرق الأوسط

وهكذا أقرت تلك الاتفاقيات مبدأ الأرض مقابل السلام، والذي اعتبره العرب مكسباً كبيراً، إلا أنها أقرت بالتوازي فكرة التعاون الإقليمي بين دول الشرق الأوسط، مما نشط مفاوضات متعددة الأطراف والذي اعتبرته أمريكا وإسرائيل مكسباً أكبر.

وتحت شعار بناء شرق أوسط جديد انطلقت المفاوضات متعددة الأطراف تبحث التعاون الاقتصادي، وحل مشاكل المياه وفتح الأسواق، وتم عقد مؤتمرات تعاون اقتصادي إقليمي بداية من مؤتمر الدار البيضاء عام 1994م، ومؤتمر عمان 1995م، ومؤتمر القاهرة 1996م، ومؤتمر الدوحة 1997م، إلا أن هذا المؤتمر شهد مقاطعة من دول عربية رئيسية منها مصر بسبب ممارسات حكومة نتنياهو الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين.

ورغم أن مؤتمر القمة العربية بالقاهرة عام 1996م أقر مبدأ تحديد العلاقة العربية - التطبيع - مع إسرائيل وفق التزاماتها بالتسوية وتقديمها في مفاوضات السلام، إلا أن فكرة المقاطعة الشاملة قد تراجعت خاصة مع وجود دول تربطها معاهدات مع إسرائيل مثل مصر والأردن، ودول لها مكاتب تعاون واتصال مع إسرائيل حتى بلغ عدد الدول التي تربطها علاقات بإسرائيل 14 دولة عربية.

ففى الأول فى أكتوبر 1994م صدر قرار مجلس التعاون الخلىجى برفع القاطعة عن الشركات التى تتعامل مع إسرائيل، وإلغاء المقاطعة غير المباشرة، وذلك بموافقة السعودية والبحرين والإمارات والكويت وسلطنة عمان وقطر، وتم إعلان القرار فى نيويورك، ومنذ ذلك الحين فشل مكتب المقاطعة العربية فى الاجتماع لمدة تسع سنوات حتى انعقد فى يوليو 2001م بحضور 13 دولة عربية فقط من بين 22 دولة، ومن الدول التى غابت عن الاجتماع الأردن والمغرب وقطر وسلطنة عمان والبحرين وموريتانيا، بينما حضرت دول السعودية والإمارات والكويت.

إنهاء الدرجة الثانية والثالثة

وفى عام 1997 تقرر إنهاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة، والتى كانت تتجه إلى مقاطعة الشركات التى تتعامل مع إسرائيل، وكذلك الشركات التى تتعامل مع تلك الشركات.

كما ظهر اتجاه حكومى لا يمنع التطبيع مع إسرائيل فى أى مجال، وخاصة فى المجال الاقتصادى والثقافى والإعلامى، مما أوجد انقسامًا بين حركة شعبية واسعة تسعى وتمارس المقاعة، ونظم حكم تتحلل تدريجيًا من المقاطعة.

وفى أعقاب الانتفاضة الفلسطينية عادت الدعوة للمقاطعة الشعبية للسلع الأمريكية والإسرائيلية بقوة فى أنحاء عديدة من العالم العربى، وقامت عدة جهات أهلية بتوزيع قوائم لإبراز الشركات الأمريكية، وتأثرت بالفعل مبيعات عدد من سلسلة المطاعم التى تحمل أسماء أمريكية شهيرة، كما تأثرت مبيعات شركة الكوكاكولا، ورغم أن الحكومات لم تشارك فى المقاطعة فقد ثار الجدل بين رجال الأعمال، وبين مترضى حركة المقاطعة.

فرجال الأعمال يرون أن تلك المطاعم التى تضررت لا تتصل بالجانب الأمريكى سوى فى العلامة التجارية التى تحملها، والتى تدفع عنها رسومًا للشركة الأم، بينما كل ما تعرضه من منتجات هى منتجات محلية، والعاملون

بها ليسوا أجانِب، وأن إغلاقها يضر بدخَل أسر هؤلاء العاملون. وذكر رجال الأعمال أنه في ظل تخصص الدول في إنتاج قطع غيار أو أجزاء معينة، فإن السلعة الواحدة يشترك في تصنيع مكوناتها عدة دول، ومن هنا يصعب القول بأن هذه السلعة أمريكية أو إسرائيلية تمامًا، فقد كون المكون الأمريكي بها محدودًا رغم أنها تحمل علامة شركة أمريكية.

كما قالوا أن هناك سلعةً وسيطة و قطع غيار وتكنولوجيا تملكها تلك الدول نحن بحاجة إليها، إذا كنا نرغب في زيادة الصادرات، وأنه في ظل العولمة الاقتصادية أصبح هناك تكاملاً بين الأسواق، وأن هذه المقاعة تضر بصادراتنا لتلك الدول، والتي تمثل نسبة كبيرة من الصادرات العربية للخارج.

توظيف الواردات سياسياً

ويرد دعاة المقاطعة بأن المقاطعة تعد وسيلة ممكنة للعوام للتعبير عن مواقفهم السياسية من العدوان على الفلسطينيين وأهل العراق دون الحاجة للتظاهر والتعرض للأخطار، وأن وجود سوق عربية يبلغ عدد سكانها 289 مليون نسمة عام 2001م أمر يجب الاستفادة منه، خاصة مع ضخامة حجم الواردات العربية التي بلغت 163 مليار دولار عام 2001، خاصة إذا أضيف لها واردات خمس دول إسلامية هي: ماليزيا وتركيا وأندونيسيا وإيران وباكستان، والبالغة 173 مليار دولار عام 2001م، فما بالنالو اتسع الأمر إلى عدد آخر من دول منظمة المؤتمر الإسلامي البالغ عددها 56 دولة.

وأنه حتى إذا كانت الواردات العربية من الولايات المتحدة والبالغة 23 مليار دولار، فإن نسبة الواردات العربية ليست كبيرة بالقياس إلى حجم الصادرات الأمريكية، مما يقلل معه فاعلية المقاطعة بالقياس إلى نسبة السوق العربي من مبيعاتها بالمقارنة بحجم مبيعات تلك الشركات عالمياً، ونفس الأمر لدول مثل: بريطانيا وأسبانيا، خاصة وأن الواردات العربية من أوروبا كانت قد بلغت حوالى مائة مليار عام 2001م.

وأنه حتى فى ظل منظمة التجارة العالمية، وبرغم الحديث عن تحرير التجارة الدولية، وسقوط الحواجز فإن الممارسات الدولية تتضمن عمليات تقنين لفرض صور وأشكال من المقاطعة التجارية الفعلية تحت أسماء ومسميات مستحدثة تسمى الاشتراطات الصحية والبيئية، وظروف عمالة الأطفال، وبما يسمح للدول المتقدمة إعاقة تدفق صادرات الدول النامية لأسواقها.

أيضاً تملك الدول المتقدمة بحكم قدراتها أن ترفع دعاوى إغراق ضد الدول النامية لفرض رسوم إغراق على صادراتها لأسواق الدول المتقدمة، وهى نوعية مبتكرة من المقاطعة التجارية.

ولعل الدور الذى لعبته نقابة الصيادلة المصرية حين نشرت قائمة بأسماء الأدوية الأمريكية، ونشرت أسماء الشركات المنتجة للأدوية البديلة لها من الدول المساندة للعرب يعد نموذجاً مطلوب تكراره من باقى النقابات والجهات العلمية والفنية لتسهيل مهمة المقاطعة، وجعلها أكثر فاعلية، وعلى تلك الجهات الأهلية إعداد القوائم المبسطة التى تتجه لربات البيوت وأخرى للطلاب، وثالثة للعاملين بكل قطاع بما يسهل مهمة المقاطعة.

تدعيم القدرات الذاتية

وفى هذا الصدد مطلوب تدعيم قدرات مكتب المقاطعة العربية فى دمشق وإمداده بالمعلومات عن الشركات الأمريكية والإسرائيلية خاصة التى تنتشر تحت أسماء تجارية أخرى للتمويه مثلما يحدث فى قبرص مع عدد من السلع الإسرائيلية، وذلك للتنظيمات الأهلية فى مختلف البلدان العربية كأمر يساعد على تفعيل المقاطعة من خلال تخصيص موقع على شبكة الإنترنت لهذا الغرض.

وبينما تمكن الزعيم الهندى غاندى من إنهاء الاحتلال الإنجليزى لبلاده بعد دعوته لمقاطعة السلع البريطانية، فقد أخذ النموذج اليابانى للمقاطعة شكلاً مختلفاً حين رفض استهلاك السلع الأجنبية، مما أدى إلى تحجيم الاستيراد من الخارج مع الاتجاه لتشجيع الإنتاج الصناعى والزراعى والخدمى اليابانى

والتزام المستثمرين والمنتجين والعاملين بعقيدة اقتصادية تسعى إلى التميز والجودة، وهكذا كانت المقاطعة محركاً لرفع القدرات التنافسية اليابانية في مواجهة الدول الأكثر تقدماً في العالم، مما أدى إلى وجود فائض في تبادلها التجاري مع الولايات المتحدة.

ومن هنا فإن دعوة المقاعة عربياً وإسلامياً يجب أن ترتبط بزيادة القدرات الإنتاجية العربية، وزيادة التبادل التجاري فيما بين العرب خاصة أن المجال متسع لهذا الغرض فما زال العالم العربي يستورد معظم احتياجاته الغذائية، ومن النوعيات الأخرى؛ حيث بلغ حجم الواردات العربية عام 2000 من اللين السائل 2،2 مليار دولار ومن الفواكه 523 مليون والبقوليات 407 دولار، ومن الخضروات 292 مليون، وغير ذلك كالأرز والذرة الشامية والشعير والسكر والبطاطس والبيض، حتى وصلت فاتورة الفجوة الغذائية العربية 13،521 مليار دولار عام 2000.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد لوحت بعقوبات اقتصادية تجاه فرنسا لعدم تأييدها للموقف الأمريكي لضرب العراق فلا أقل من أن يمارس العرب المقاطعة كوسيلة للتعبير عن الرفض الشعبي العربي للممارسات الأمريكية.

ورغم توقيع مصر والأردن لاتفاقية الكويز التي تعطي الجانب الإسرائيلي مجالاً للنفاذ إلى الداخل سواء في مصر والأردن.

فما زال مجال المقاطعة متاحاً بوسائل متعددة خاصة للجماعات الشعبية بكشف أسماء الشركات المنضمة للكويز، ومقاطعة منتجاتها محلياً، والإقبال على التعامل على منتجات الشرات التي لم تشارك في الكويز.